

"تطوير ثم تفريط" .. مخطط "عصابة العسكر" لبيع أصول مصانع الغزل والنسيج لسداد فواتير الفشل



الأربعاء 17 ديسمبر 2025 م

في حلقة جديدة من مسلسل التفريط في مقدرات الوطن، تواصل حكومة الانقلاب تنفيذ مخطط معنّه لتصفية ما تبقى من الاقتصاد المصري، عبر سيناريو خبيث يبدأ بإيقاف المليارات من أموال الشعب تحت لافتة "التطوير"، وينتهي بتسليم هذه الأصول "على طبق من ذهب" لمستثمرين أجانب تحت مسمى "الإدارة والتشغيل".

هذه السياسة التي يتبعها النظام العسكري ليست سوى غطاء لعمليّة بيع واسعة النطاق، تهدف في المقام الأول إلى توفير السيولة الدولارية الالزامـة لسداد فوائد الديون المتراءـمة، وتنفيذ إملاءات صندوق النقد الدولي، حتى لو كان الثمن هو تجريد الدولة من قلاعها الصناعية التارـيخـية وتحوـيلـها إلى مجرد "سـمسـار" يمهد الطريق للـمـنـتـفـعـينـ

"سبـوـبةـ"ـ التطـوـيرـ المـلـيـارـاتـ تـبـخـرـ وـالـمـسـتـمـرـ يـجـنـيـ الثـمـارـ

ما يحدث في قطاع الغزل والنسيج هو المثال الأصـارـخـ على هذا العـبـثـ الـاـقـتـصـادـيـ فـبـعـدـ أنـ أـنـفـقـتـ الدـوـلـةـ ماـ يـقـرـبـ منـ 56ـ مـلـيـارـ جـنـيـهـ لـتـحـدـيـثـ الصـنـاعـةـ وـاـسـتـيـرـادـ مـاـكـيـنـاتـ جـدـيـدـةـ تـخـرـجـ عـلـىـنـاـ وـزـارـةـ قـطـاعـ الـأـعـمـالـ الـعـامـ لـتـلـعـنـ عـنـ مـفـاـوـضـاتـ مـعـ مـجـمـوعـةـ "ـأـرـوجـلـوـ"ـ الـتـرـكـيـةـ وـغـيرـهـاـ لـإـدـارـةـ وـتـشـغـيلـ هـذـهـ الصـرـوـحـ

وفي هذا السياق، كشف الباحث العمالي والاقتصادي حسن البربرى، عن الوجه القبيح لهذه السياسات، واصـفـاـ ماـ يـحـدـثـ بـأـنـهـ "ـخـصـصـةـ مـقـنـعـةـ"ـ وـتـدـلـيـسـ مـتـعـمـدـ عـلـىـ الشـعـبـ وـأـكـدـ "ـالـبـرـبـرـ"ـ فـيـ تـصـرـيـحـاتـ صـفـحـيـةـ أـنـ الدـوـلـةـ تـحـولـتـ مـنـ دـوـرـ "ـالـمـعـتـجـ وـالـمـشـفـلـ"ـ إـلـىـ دـوـرـ "ـالـمـطـوـرـ وـالـمـسـهـلـ"ـ لـصـالـحـ الـغـيـرـ،ـ مـشـيـرـاـ إـلـىـ أـنـ مـصـطـلـحـاتـ مـثـلـ "ـالـشـرـاكـةـ"ـ وـ"ـالـإـدـارـةـ الـمـشـرـكـةـ"ـ لـيـسـتـ سـوـىـ عـنـاـوـيـنـ بـرـاقـةـ لـتـمـرـيـرـ صـفـقـاتـ الـبـيعـ دـوـنـ إـثـارـةـ الرـأـيـ الـعـامـ

وأوضح أن خطط التطوير المزعومة التي كلفت المليارات لم تتعكس إيجـابـاـ علىـ العـمـالـ،ـ بلـ اـنـتـهـتـ بـتـسـرـيـحـ وـتـشـرـيـدـ الـآـلـافـ مـنـهـمـ،ـ مـسـتـشـهـدـاـ بـشـرـكـةـ غـزـلـ الـمـلـةـ الـتـيـ فـقـدـتـ نـصـفـ قـوـتهاـ الـعـامـلـةـ،ـ وـشـرـكـاتـ الـزـيـوتـ الـتـيـ دـمـجـتـ لـتـقـلـيـصـ 30%ـ مـنـ الـعـمـالـةـ،ـ وـهـوـ مـاـ يـكـشـفـ أـنـ تـقـلـيـلـ الـخـسـائـرـ فـيـ الدـفـاـتـرـ الـحـكـوـمـيـةـ تـمـ عـبـرـ قـطـعـ أـرـزـاقـ الـعـمـالـ لـأـنـ تـحـسـينـ الـإـنـتـاجـ

رضوخـ كـامـلـ لـإـمـلـاءـاتـ الصـنـدـوقـ

لم يـعـدـ خـافـيـاـ أـنـ التـحـرـكـاتـ الـحـكـوـمـيـةـ الـأـخـيـرـةـ تـأـتـيـ كـاسـتـجـابـةـ صـاغـرـةـ لـشـروـطـ الـمـؤـسـسـاتـ الـمـالـيـةـ الـدـوـلـيـةـ،ـ جـىـرـ أـصـبـحـ بـعـدـ الـأـصـوـلـ هـوـ الـحـلـ الـوـحـيدـ الـمـتـاحـ أـمـاـ نـظـامـ أـفـلـسـ سـيـاسـيـاـ وـاـقـتـصـادـيـاـ لـتـأـجـيلـ لـحـظـةـ الـانـهـيـارـ الـوـشـيـكـةـ

ويرى الدكتور كريم العمدة، أستاذ الاقتصاد السياسي، أن ما يجري هو تطبيق حرفـيـ لـرـوـشـتـةـ صـنـدـوقـ الـنـقـدـ الـدـوـلـيـ،ـ مـؤـكـداـ أـنـ زـيـادـةـ مـشـارـكـةـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ كـانـتـ وـلـاـ تـزـالـ الشـرـطـ الـأـسـاسـيـ لـصـرـفـ شـرـائـحـ الـقـرـوـضـ

وأوضح "العمدة" أن النظام الحالـيـ يـسـعـيـ لـرـفـعـ يـدـهـ تـعـاـمـاـ عـنـ النـشـاطـ الـاـقـتـصـادـيـ الـمـبـاـشـرـ،ـ مـتـذـرـعـاـ بـفـشـلـ الـإـدـارـةـ الـحـكـوـمـيـةـ وـالـبـيـرـوـقـراـطـيـةـ،ـ بـيـنـمـاـ الـحـقـيـقـةـ هـيـ أـنـهـ يـتـازـلـ عـنـ الـأـصـوـلـ الـإـنـتـاجـيـةـ وـالـخـدـمـيـةـ (ـمـثـلـ الـفـنـادـقـ الـتـارـيـخـيـةـ وـمـصـانـعـ الـحـدـيدـ وـالـصـلـبـ)ـ لـمـسـتـثـمـرـينـ اـسـتـرـاتـيـجـيـيـنـ،ـ لـيـكـتـفـيـ بـدـورـ "ـالـشـرـيكـ الصـامـتـ"ـ الـذـيـ يـنـتـظـرـ الـفـتـاتـ مـنـ الـأـرـبـاحـ،ـ بـيـنـمـاـ تـذـهـبـ الـحـصـةـ الـأـكـبـرـ لـمـسـتـثـمـرـ الـذـيـ اـسـتـلـ الـمـشـرـعـ جـاهـهـاـ وـمـطـوـرـاـ بـأـمـوـالـ الـمـصـرـيـيـنـ

تأتي هذه التدريكات تتوسيعاً لما سعي بـ"وثيقة ملكية الدولة"، التي اعتبرها مراقبون إعلاناً رسمياً عن انسحاب الدولة من دورها الاجتماعي والاقتصادي لصالح رؤوس الأموال

وفي هذا الصدد، حذر محمد رمضان، الباحث الاقتصادي بـ"المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، من خطورة التسريع في هذا النهج، مؤكداً أن مصطلح "إشرار القطاع الخاص" الذي يعila الفضاء الإعلامي الرسمي هو الترجمة العملية لمطلب "الخارج" الذي يصر عليه صندوق النقد

وأشار "رمضان" إلى أن الحكومة كان بإمكانها اتباع حلول بديلة أكثر وطنية واستدامة، مثل الاستعانة بخبرات القطاع الخاص وكفاءاته لإدارة الأصول تحت المظلة الوطنية، بدلاً من تسليم مفاتيح الإدارة والتشغيل بالكامل للأجانب واعتبر أن هذا التوجه يعكس استسهالاً حكومياً لبيع الأصول كأقصر طريق لسداد الديون، دون النظر للعواقب الوخيمة على الأمن القومي الاقتصادي ومستقبل الصناعة الوطنية على المدى البعيد

إن المشهد الحالي يؤكد أن حكومة الانقلاب تتعامل مع مصر وكأنها "تركة" يجب تصفيتها، حيث يتم تجهيز الأصول وتلميعها بالديون، ثم تسليمها للمشتري، ليبقى الشعب المصري محاصراً بين مطرقة الديون وسندان البطالة وغلاء الأسعار، بينما يواصل العسكر سياسة "البيع لمن يدفع" للبقاء في السلطة ولو على أنقاض الوطن